



محاور استراتيجية وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

التنمية الصناعية



تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال



تنمية الصادرات



تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني



الحوكمة والتطوير المؤسسي



اهداف استراتيجية وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)



تحسين الأداء
المؤسسي

توفير ٣
مليون فرصة
عمل لائقة
ومنتجة

معدل
الصادرات
↓
١٠% سنويا

زيادة مساهمة
القطاع الخاص
وقطاع المشروعات
الصغيرة
والمتوسطة
والمتناهية الصغر
في الناتج المحلي
الإجمالي

الناتج الصناعي
↓
٢١% من
اجمالي الناتج
المحلي الاجمالي

معدل النمو
الصناعي
↓
٨%



مشروعات محور التنمية الصناعية

مشروع الاصلاح التشريعى والاجرائى



مشروع توفير الاراضى الصناعية



مشروع توفير المجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة



مشروع خريطة الاستثمار الصناعى بالمحافظات



مشروع تحسين تنافسية الصناعة



مشروع تنمية الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمى



مشروع تنمية صناعات الاقتصاد الاخضر

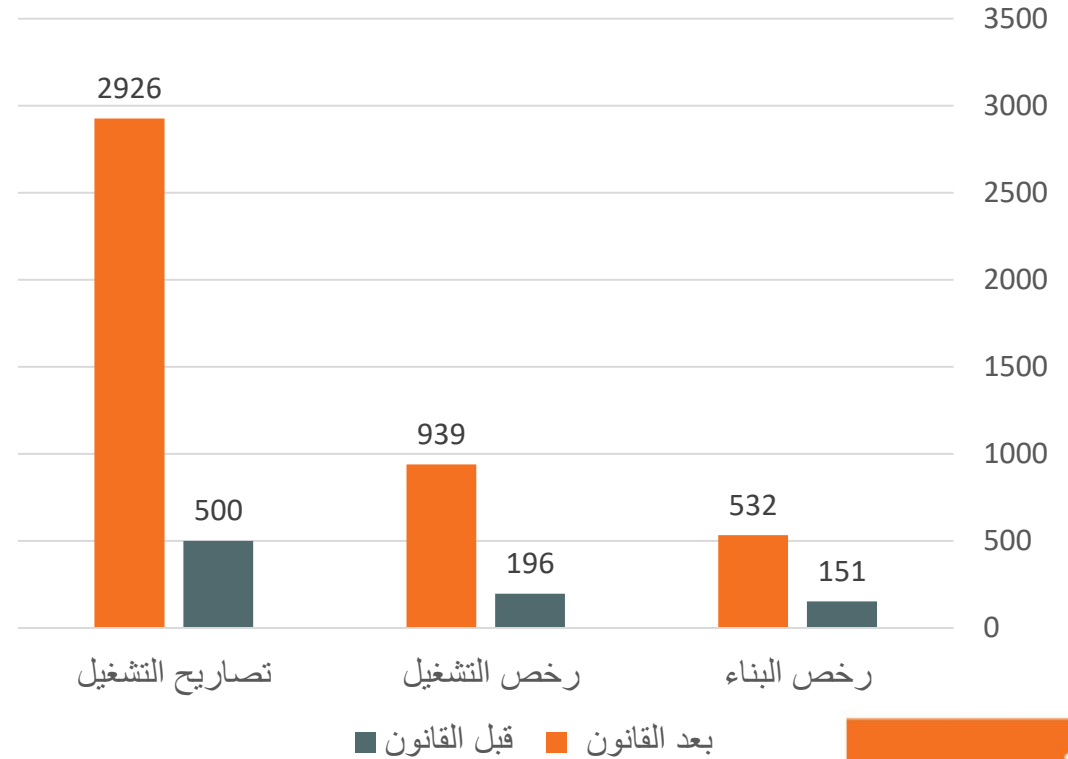
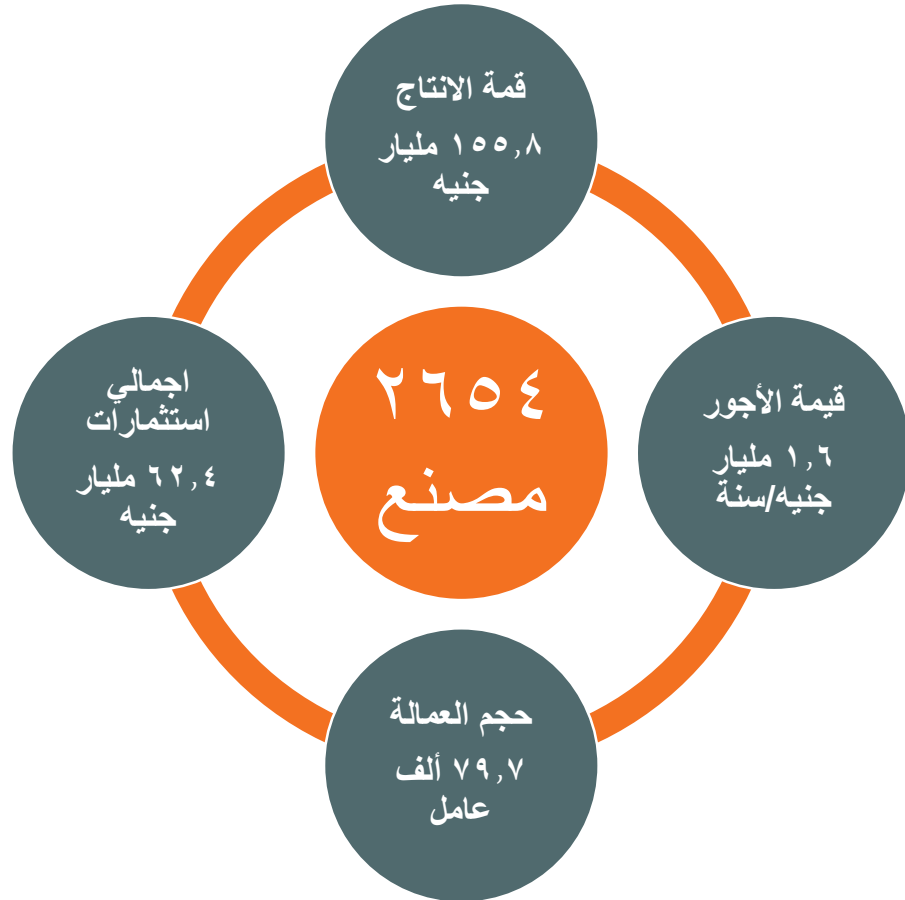


مشروع الاصلاح التشريعي والاجرائي

أثر القانون رقم ١٥ والخاص بتيسير اجراءات منح التراخيص الصناعية

اجمالي عدد المصانع بعد اصدار القانون

مقارنة بين عدد التراخيص الصناعية قبل وبعد صدور القانون



قانون الأراضي المعدل رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦

قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٦

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١

في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأمالك الدولة الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرتين الأولى والثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والمادة السابعة

من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ، النصوص الآتية :

المادة الثانية - بند (ب) فقرة أولى :

وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة

مجلس الوزراء ، بناءً على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قراراً بتحديد المناطق

التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي ، أو مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ،

أو المناطق السياحية أو مناطق التنمية الصناعية .

المادة الثانية - بند (ب) فقرة ثالثة :

« وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إدارة واستغلال

والنصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، وتتولى هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال والنصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض

إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، كما تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية

إدارة واستغلال والنصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض التنمية الصناعية » .

٢ الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧

قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

بإصدار قانون الاستثمار

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل في شأن الاستثمار في جمهورية مصر العربية بأحكام القانون المرافق .

وتسرى أحكامه على الاستثمار المحلي والأجنبي أيًا كان حجمه ، ويكون الاستثمار

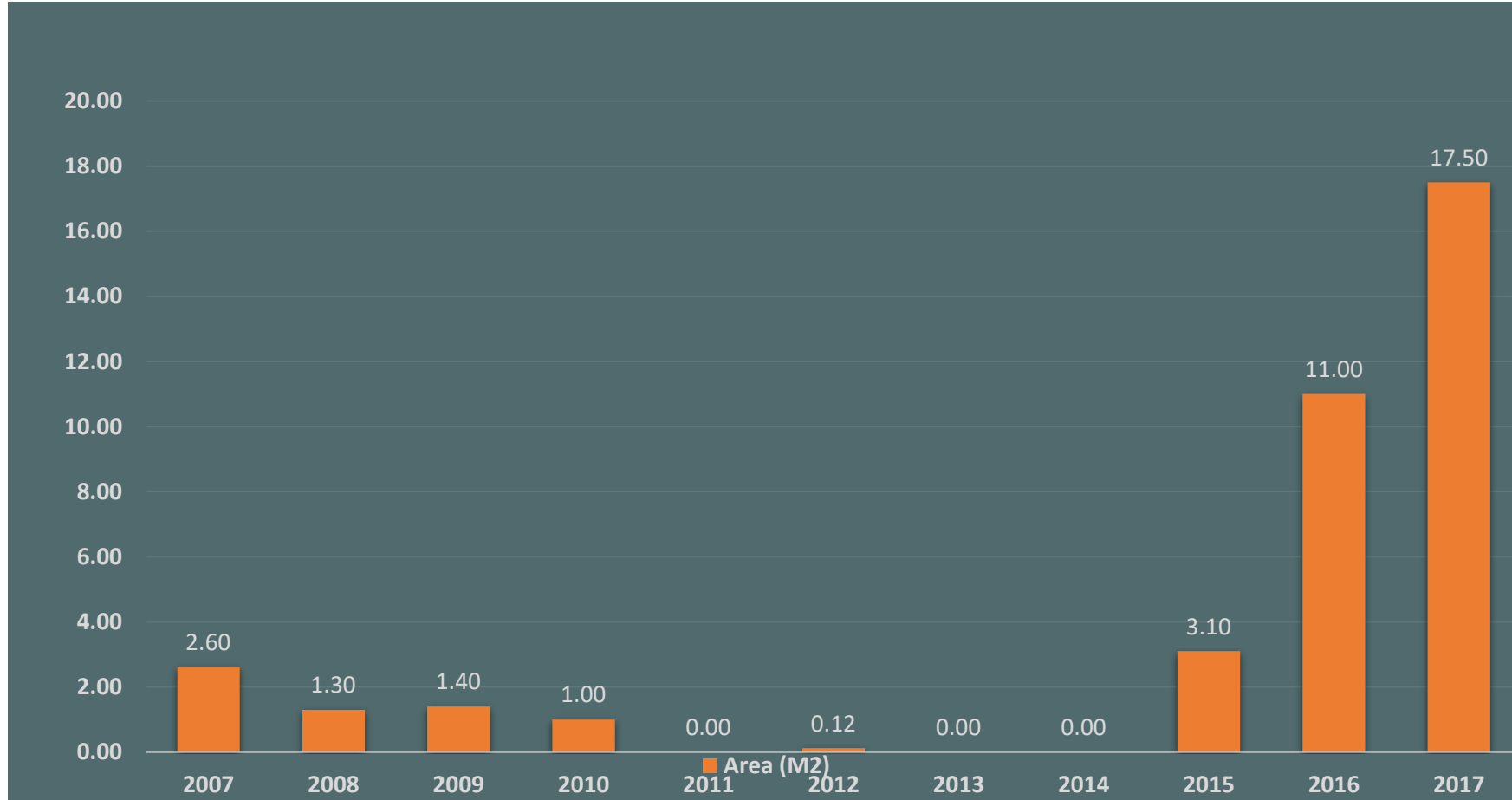
وفقًا لأحكام هذا القانون ، إما بنظام الاستثمار الداخلي ، أو بنظام المناطق الاستثمارية

أو بنظام المناطق التكنولوجية ، أو بنظام المناطق الحرة .



انجازات الهيئة العامة للتنمية الصناعية في مشروع توفير الأراضي الصناعية

توفير ٦٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠
الأراضي المخصصة (بالمليون)



المجمعات الصناعية صديقة البيئة

الربع الأول من ٢٠١٨ : بدر والسادات وبورسعيد



✓ ٣ مجمعات صناعية

✓ اجمالي استثمارات الانشاءات بلغت ٨٨٠ مليون جنيه

✓ ٥٠١ وحدة صناعية



شركة التنمية الصناعية

٢٠١٧: مجمع مرغم لإعادة تأهيل وإدارة الصناعات
البلاستيكية


شركة التنمية الصناعية
Industrial Development Company



خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات



www.invegypt.com



الصناعة ... قاطرة التنمية



www.ida.gov.eg

